

البدء بمعالجة الانهيارات على نهر الغمقة بطرطوس

طرطوس - الوطن

أكد مدير الشؤون الفنية في مجلس مدينة طرطوس حسان حسن لـ «الوطن» البدء بتنفيذ مشروع إكساء مجرى نهر الغمقة في موقع حي الطلبة، مشيراً إلى مباشرة أليات الشركة المنفذة بالعمل في الموقع بعد موافقة رئاسة مجلس الوزراء على إضافة الاعتماد المطلوب لمعالجة موضوع الانهيارات الحاصلة على مجرى النهر بكلفة قدرها مليار ليرة سورية.

وأوضح حسن أن المباشرة بالتنفيذ تمت من قبل وزارة الأشغال العامة والإسكان نظراً لأهمية المشروع وبغية إنجازه قبل حلول الشتاء.

وأشار حسن إلى أنه يتم حالياً إجراءات التعاقد بالتراضي مع مؤسسة الإسكان العسكرية لكونها تعتبر رائدة في هذا المجال كما أنها تقوم حالياً بتنفيذ البنى التحتية في الموقع العام لجامعة طرطوس ومن ضمنها تصفية جوانب نهر الغمقة الذي قامت بتنفيذه منذ أشهر بمستوى فني عال وحيث إن مشروع التهذيب المراد تنفيذه في حي الطلبة هو امتداد طبيعي لما قاموا بتنفيذه إضافة إلى وجود الأليات الهندسية والمجاول العائدة للمؤسسة في الموقع.

وبين حسن أنه أثناء زيارة رئيس الحكومة مع الفريق الحكومي إلى طرطوس تم تسليمه كتاب رئيس مجلس المدينة حول احتياجات المجلس لتمويل اللازم لتهذيب مجرى نهر الغمقة، وعليه تم التوجه من رئيس الحكومة إلى وزير الإدارة المحلية والبيئة ووزير المالية ورئيس لجنة المتابعة لمشروع طرطوس ومحافظ طرطوس متضمناً طلب تأمين جميع الاحتياجات الواردة في كتاب المجلس واتخاذ ما يلزم لمعالجتها بالتنسيق مع الوزارات المعنية. يذكر أنه نتيجة للطلات المطرية الاستثنائية التي شهدتها المحافظة خلال شهر آذار الماضي حصل انجراف جزئي في التربة على الحد الجنوبي للنهر في موقع حي الطلبة ونشرت «الوطن» في حينه حول الموضوع، حيث تم تكليف لجنة السلامة بتقييم الواقع وتم وضع الموقع تحت المراقبة المستمرة للتدخل واتخاذ الإجراءات اللازمة في حال حصول أي طارئ وبعدها زارت لجنة وزارية الموقع منذ نحو الشهر واطلعت على الواقع السيئ وكان القرار بالمعالجة.



إيقاف أستاذين جامعيين عن التدريس لـ ٣ أشهر في جامعة طرطوس

الدالي لـ «الوطن»: لعدم نزاهة تصحيح الأوراق الامتحانية وظلم بحق الطلاب

٢٠٠ أستاذ جامعي لـ ٢٠ ألف طالب وطالبة في ١٢ كلية



فادي بك الشريف

كشف رئيس جامعة طرطوس عصام الدالي لـ «الوطن» عن إيقاف أستاذين جامعيين في كلية الهندسة التقنية عن العمل لمدة ٣ أشهر، كما تم منعهما من التصحيح ووضع الأسئلة خلال الدورة التكميلية، مؤكداً إحالة أحدهما إلى «مجلس تأديب».

وبين الدالي أن هذا الأمر تم بناء على شكاوى الطلاب وشكاوى من الاتحاد الوطني لطلبة سورية، لبطارح إلى تشكيل لجنة برئاسة عميدة الكلية لمتابعة الأوراق الامتحانية التي خلصت إلى ثبوت عدم الدقة في وضع النتائج وظلم بحق الطلاب وعدم نزاهة في التصحيح، مشيراً إلى أن الشبهات جاءت بعد متابعة وتكرار الشكاوى، الأمر الذي دفع الجامعة للتدقيق في الموضوع واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق أي حالات خلل.

ولفت رئيس الجامعة إلى أنه من ضمن الأوراق الامتحانية، طلب يستحقون علامات النجاح إلا أنهم لم يحصلوا عليها وطلب انجوا وهم غير مستحقين النجاح، كما أن كثيراً من الأوراق مشابهة لهذا الأمر، ما تطلب إعطاء الحق لأصحابه، ووجود حزم وصرامة في هذا الموضوع نظراً لحساسيتها الكبيرة. وكشف رئيس جامعة طرطوس عن تدقيق متخذ من رئاسة الجامعة ولجان مشكلة لرصد واقع النتائج الامتحانية في مختلف كليات الجامعة، لمنع حدوث أي ظلم بحق الطلاب وإعطاء الحقوق لأصحابها

هيئة تدريسية، إضافة إلى ٥٠٠ طالب دراسات عليا و١٣ طالب دكتوراه. وأكد رئيس جامعة طرطوس وجود معاناة كبيرة في نقص السيولة المالية، مشيراً إلى وجود مناقشات كبيرة من الطلاب بزيادة عدد كراسي طب الأسنان في الجامعة، خاصة أن طلاب على كرسي واحد، علماً أن جامعة طرطوس تشهد قلة شاردة جداً في عدد الكراسي مقارنة مع الجامعات الحكومية والخاصة، ولاسيما أن جامعة دمشق تضم ٥٠٠ كرسي، وجامعة تشرين تمتلك ٢٠٠ كرسي، الأمر الذي يتطلب زيادة عدد الكراسي مبدئياً بمعدل ٥٠ كرسيًا، ومناعبة توفير المبالغ المالية اللازمة للارتقاء بوضع الجامعة.

الجامعة استناداً إلى توجيهات مجلس التعليم العالي، مشيراً إلى المتابعة المستمرة لواقع الامتحانات وتحسين مستوى الجامعة في التصنيف الجامعي، ووضع حد لأي خلل أو تلاعب أو تجاوزات تطول العملية الامتحانية وتنعكس سلباً على الطلاب. مضيفاً إن أي نسبة امتحانية تقل عن ٢٠ بالمائة تعرض على مجلس الجامعة لاتخاذ القرار اللازم حولها، مؤكداً أنه لا يحق لأي كلية أن تصير النتيجة التي تقل عن هذه النسبة من دون عرضها على رئاسة الجامعة، وعلى الأغلب يتم رفع النسبة الامتحانية. في السياق بين الدالي أن الجامعة تضم نحو ٣٠ ألف طالب وطالبة موزعين على ١٢ كلية بمختلف التخصصات الجامعية، مشيراً إلى وجود ٢٠٠ عضو

٢٥ ألفاً سعر تنكة الزيت ٢٠ لتراً

اتحاد فلاحي اللاذقية يبشر بموسم زيتون «جيد».. «الزراعة»: آلية جديدة للتخلص من ماء الجفت

عبيد سمير محمود

الموسم الجيدة، لافتاً إلى أن الكميات المتوقعة من الإنتاج حوالي ١٦٧ ألف طن من ثمار الزيتون في حين أن الزيتون المتوقع للعصر تتراوح كميته ما بين ٣٠ - ٣٥ ألف طن.

وأضاف صقر أن موسم الزيتون لعام ٢٠١٩ أفضل بكثير من الموسم الماضي، قائلاً إنه وبحسب الآلية المتعارف عليها فإن موسم الزيتون يسمى «معاوم» أي أنه يحمل بعام ولا يحمل في العام الذي يليه، وهذا العام يعد منتجاً بعد أن كان العام الماضي موسماً غير حامل للثمار بشكل عام.

وعن أسعار الموسم الحالي، أوضح صقر أنه في حال تم تصدير المنتج كما يعد التجار، فإن أسعار الزيتون ستكون مناسبة سواء للفلاح أو للمستهلك، مشيراً إلى أن الغالون سعة ٢٠ لتراً يباع ما بين ٢٥ - ٢٦ ألف ليرة سورية منذ العام الماضي، لافتاً إلى ارتفاعه لأكثر من ١٠ أضعاف عن سنوات ما قبل الأزمة، مبعداً الأسباب إلى ارتفاع أسعار جميع مواد الإنتاج من الأسمدة إلى الأبيدات وتكاليف عمليات الفلاحة واليد العاملة.

وعداً رئيس اتحاد فلاحي اللاذقية المستنك لشراء الزيت والزيتون في بداية الموسم بسعر مقبول، مشيراً إلى أن الأسعار ترتفع تدريجياً حتى نهاية الموسم كما تجري العادة عموماً في المواسم المنتجة.

أكد مدير الزراعة في محافظة اللاذقية منذر خيربك لـ «الوطن» الاستعداد لموسم الزيتون بالشكل الأمثل، مشيراً إلى الاستمرار بمراقبة الحالة العامة للمحصول والعمل على مكافحة ذبابة ثمار الزيتون.

ولفت خيربك إلى الاستعداد الكامل لتنظيم عملية التخلص من ماء الجفت بالشكل السليم ومراقبة عمل المعاصر خلال موسم العصر، مشيراً إلى العمل لأول مرة على تأمين ثلاثة جرارات مع مقهوراتها لنقل ماء الجفت من المعاصر لأماكن التوزيع المخطط لها.

وعن معاصر الزيتون، قال خيربك يوجد في اللاذقية ١٥٠ معصرة يتم عصر المحصول فيها والاستفادة من مخلفات العصر بالإضافة إلى الزيت، مشيراً إلى تدريب الفلاحين على الاستفادة من تقليم الأشجار لإنتاج كميات علفية للزراعة الحيوانية. ولفت خيربك إلى إطلاق حملة مجانية لمكافحة ذبابة ثمار الزيتون وذبابة الفاكهة على الحمضيات، مبيئاً أنها من الأفات الخطيرة التي تصيب المحصولين ما استدعى إطلاق الحملة لمنع إصابة الموسم بأي منها.

من جهته، أكد رئيس اتحاد الفلاحين في اللاذقية حكمت صقر لـ «الوطن» أن موسم الزيتون لهذا العام يعد من

تجارة مشاريع التخرج تزدهر في المكتبات الجامعية

قباقيب: ما يتم خارج سور الجامعة ليس من صلاحيات رئاستها

العمر: يجب محاسبة الدكتور المشرف مع الطالب

جلتار العلي

ضاعت الأسماك بالتجار حتى وصلوا إلى الجامعات والطلاب، عن طريق إعلانات ملصقة على أبواب المكتبات والأكشاك تروج لأسماء مهندسين وخبراء وطلاب دراسات عليا وأحياناً طلاب متفوقين في جامعاتهم، يعرضون بضائعهم من الأبحاث العلمية ومشاريع التخرج، ليتحول أصحاب المكتبات إلى مساعرة بينهم وبين الكسالى والمهملين، مقابل نسبة أرباح من ثمن هذه الأبحاث والمشاريع.

ويرى بعض طلاب كلية هندسة العمارة في جامعة دمشق أن ثمن هذه المشاريع الجاهزة تبقى أرخص بكثير مما لو قام الطلاب بعمل مشروع تخرجه بنفسه، نظراً لارتفاع أسعار المواد والطباعة، فيقول أحد الطلاب: إن أصحاب المكتبات في كلتا الحالتين يصبون على الطلاب إما بأسعار الطباعة والقص وغير ذلك، وإما بثمان مشروع التخرج.

ويعتبر آخرون أن مشروع التخرج لا يختلف عن غيره من مشاريع بقية السنوات بل يعتبر في الكثير من الكليات مادة كغيرها من المواد، ولكن تكلفته أكبر بخمسة أضعاف أحياناً، ولا يغير هذا المشروع من تصنيف الطلاب وجنسه، لذا فمن الأسهل والأوفر أن يدفع الطالب ٢٠٠ ألف ليرة على سبيل المثال ثمن مشروع هندسي جاهز منجز من أصحاب خبرات عالية، بدلاً من التعب الذي سيبدله بنفسه إضافة إلى التكاليف المرتفعة، من دون أن يضمن الدرجات العالية.

وفي السياق أكد رئيس جامعة دمشق ماهر قباقيب لـ «الوطن» أن أي عمل يتم خارج سور الجامعة هو خارج عن نطاق صلاحيات رئاسة الجامعة ويجب أن يخضع لرقابة المؤسسات الحكومية المختصة، لافتاً إلى أنه من المفروض أن تقوم المحافظة بتولي موضوع كل من يقوم



معرفة ما إذا كان هذا المشروع من إنجاز أم إنه مسروق، متابعاً: لم أعلم بوجود هذه الحالات في كلية الإعلام ولكن إذا تم كشفها فإن المشروع لا يقبل، ويحال الطالب إلى لجنة الانضباط لأن ذلك يعتبر سرقة وجريمة، بل يجب محاسبة الدكتور المشرف والمكتبة أيضاً.

ومن جانبه حاول الدكتور في كلية هندسة الاتصالات والإلكترونيات في جامعة تشرين فائق عراج أن يجد الأسباب التي أدت إلى المتاجرة بمشاريع التخرج، مشيراً إلى أن مهنة افتتاح مكتبة ما أو معهد ما أصبحت مهنة من لا عمل له، لافتاً إلى وجود الكثير من المكتبات غير المرخصة إلى جانب الجامعة ويعلم البلديات، مضيفاً: بإمكان الجامعة إيقاف هذه المكتبات والمعاهد الصغيرة بالتنسيق مع المحافظة والبلدية.

وأشار عراج إلى وجود الكثير من المهندسين في المعاهد يقومون بتنفيذ أي مشروع تطبيقي يطلب من الطالب لقاء مبالغ مالية، وبالتالي فإن الطالب يرى أن ذلك أفضل من أن ينجز مشروعه بنفسه، كاشفاً عن وجود الكثير من مشاريع التخرج تشارك في المعارض وهي من صناعة هذه المراكز والمعاهد ولكن لا يمكن تحديد من قام بإنجازها. واقترح عراج أن يتم تنفيذ جميع مشاريع التخرج ضمن مخابر الجامعة، وخاصة ما يتعلق بمشاريع التطبيقية الإلكترونية والكهربائية والطبية وغيرها، وأن يشرف عليها المهندسون أنفسهم الذين يعملون في الجامعة ويعملون خارجها في المراكز التي تقوم بإنجاز مشاريع التخرج، ليصبحوا مساعدين للطلاب، وبذلك تتم مراقبة آلية العمل ومراحل تنفيذ المشاريع. ولفت عراج إلى توجه الكثير من الكاتبة والأساتذة للتعامل مع المكتبات وإنجاز النوط مقابل نسب من الأرباح، مبعداً ذلك إلى انخفاض الرواتب بشكل أساسي، حيث إن راتب عضو الهيئة التدريسية لا يتجاوز في الجامعات الحكومية ٨٠ ألف ليرة.

أن الطالب يعتبر ذلك وسيلة لتأمين مصروفه، مضيفاً: أيضاً لا إمكانية لضبط هذه الحالات، ولكن ذلك يحدث أيضاً في الجامعات الأخرى في الدول المجاورة. ومن جهة أخرى أشار إلى أنه عندما يتم إيجاد آلية لضبط أسعار الطباعة والقص في المكتبات من الجهات التموينية لضبط هذه الحالات، فإن الطلاب واستغلالهم، لافتاً إلى أنه في إحدى السنوات كانت قيمة المبالغ التي دفعها طلاب كلية هندسة العمارة للمكتبات تقدر بـ ٦٠ مليون ليرة، مشيراً إلى أن ثمن الطباعة فقط للمشروع الواحد يصل إلى ٣٠ ألف ليرة.

واقترح محمود أن يتم تخصيص صالة في الكلية وإحضار آلات سحب وطباعة مخططات تحت إشراف موظفين، ليكون ريعها للجامعة وتكون أسعارها مخفضة، وبذلك قد تحل هذه المشكلة. وإلى ذلك حمل عميد كلية الإعلام في جامعة دمشق محمد العمر المسؤولية إلى الدكتور المشرف على المشروع إلى جانب الطالب، لأنه أهمل متابعة المراحل التي يقوم بها الطالب أثناء العام الدراسي ولم يشرف على إنجازها، وبالتالي لم يستطع

فقد يرتكب الطالب في حال لم يكن هو من قام بإنجاز مشروعه ومع ذلك لا يعد ذلك إيجاباً حقيقياً، معتبراً أن الدكتور المشرف وحده فقط من يستطيع الحد من هذه الظاهرة، مضيفاً: وفي حال تم كشف أحد الطلاب يتم معاقبته وفق الأنظمة والقوانين ويحال إلى لجنة الانضباط لتأخذ الإجراءات المناسبة بحقه، لأن الأمر يعد شبيهاً بالغش الامتحاني.

ولفت محمود إلى قيامه بالكثير من الدعوات للجهات التموينية لضبط ومراقبة طباعة المخططات والإعلانات التي تضعها بعض المكتبات والتي يكون مضمونها: «يوجد لدينا مهندسون لعل مشاريع هندسية للطلاب»، لافتاً إلى أن الأمر السبلي لذلك أن الطالب يدفع مبالغ طائلة من المال لقاء مشروعه ويكون مستواه ليس بمستوى الطالب الذي يقوم بإنجاز مشروعه بنفسه، مضيفاً: لا شك أن الكلية ترفض ذلك ولا تتبناه أبداً. ولفت محمود إلى وجود ظاهرة شبيهة بذلك وهي قيام بعض الطلاب بإنجاز مشاريع هندسية لطالب أقل منهم في السنة الدراسية، مشيراً إلى

بهذه الممارسات في المكتبات وغيرها سواء متاجرة بمشاريع تخرج أم بيع النوط والأسئلة المتوقعة، مضيفاً: إن هذه المكتبات منتشرة بشكل كبير وما إن يتم إغلاق واحدة منها حتى تعاود بالافتتاح مرة أخرى.

وشد قباقيب على أنه في حال تم كشف طالب ما يشارك بهذه الممارسات، يتم تطبيق العقوبات وأساليب المحاسبة المختصة بالأمر، لأن الرسالة العلمية تعتبر من أولويات رئاسة الجامعة، مضيفاً: العقوبات تطبق أيضاً بحق من يقوم بسرقة معلومات في بحثه العلمي من أبحاث أخرى من دون ذكر المصدر، مشيراً إلى أن ذلك يعود إلى وعي الأساتذة والطلاب.

معظم مخالفات

أسواق الحسكة عدم الإعلان عن الأسعار

الحسكة - دحام السلطان

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في الحسكة إغناطيوس كسبو لـ «الوطن» أن مستوى رغيف الخبز في أفران الحسكة الحكومية مستقر وضعه من حيث الوفرة والكمية، وإن كان دون مستوى المواصفات القياسية من حيث الجودة النوعية، مبيئاً أن تفاوت الأسعار وارتفاع معدلاتها بالنسبة للمواد الاستهلاكية الجافة، كله مرتبط بارتفاع وهبوط سعر صرف الدولار الذي يتحكم فيه التجار باعتبار أن سعر صرف الدولار هو الميزان الناظم لاستقرار الأسعار في السوق، على حين الارتفاع في أسعار اللحوم البيضاء والحمراء والبيض والخضر والفاكهة يكاد يكون طفيفاً ومقبولاً وارتفاعاته عادية بشكل عام. وبالنسبة للمواد المذكورة فإنها محافظة على أسعارها وجميعها متوافر في السوق ولا يوجد انقطاع أو غياب لأي مادة منها. وبين رئيس دائرة حماية المستهلك في المديرية عماد الدرعان أن الدائرة سيرت خلال شهر آب الماضي ٥٥ دورية ضمن مواقع سيطرة المديرية، وقامت بتنظيم ١٨ ضبطاً توعيبياً مباشراً، وضبوط عنات بحق الفعاليات والمحال التجارية، منها ٦ ضبوط تخص عدم الإعلان عن الأسعار وضبط واحد يخص البيع بسعر زائد وواحد يتعلق بالانتفاع من البيع و٤ ضبوط بدل خدمات وضبط واحد يتعلق بالأفران المخالفة وآخر يتعلق بعرض وبيع مواد منتهية الصلاحية وفاسدة، و٥ ضبوط عينات واحد منها مخالف و٤ مطابق.

وأضاف الدرعان إن عدد الضبوط المنظمة بلغ ١٣ ضبطاً، ووصل عدد الضبوط التي تمت المصالحة عليها وفق المادة ٢٥ إلى ٥ ضبوط.